مركز الحبتور للأبحاث

اقتصاد الوهم

مَنْ الرابح الحقيقي مِنْ المراهنات الإلكترونية؟

إصدار خاص
يونيو 2026

مركز
الحبتور
للأبحاث

د. عزة هاشم

مدير مركز الحبتور للأبحاث

إعداد

مصطفى أحمد

باحث أول
وحدة الدراسات السياسية

تصميم

عبدالعظيم محمد

مصمم جرافيكي أول

هذا الإصدار مجاني وغير مخصص للبيع أو التوزيع. ويُحظر بيعه أو توزيعه داخل أو خارج مصر، بدون تصريح كتابي من مركز الحبتور للأبحاث، ويحتفظ مركز الحبتور للأبحاث بجميع حقوق الملكية الفكرية للمحتوى.

شهدت صناعة المراهنات الإلكترونية العالمية (iGaming) نمواً هائلاً وغير مسبوق خلال العقد الماضي، إذ تطورت من قطاع ترفيهي محلي محدود النطاق إلى منظومة رقمية متطورة للغاية تُقدر قيمتها حاليًا بأكثر من ١٢٠ مليار دولار أمريكي على مستوى العالم، وبفضل الانتشار الواسع للاتصالات عبر الهاتف المحمول، والتكامل السلس لبوابات الدفع المتقدمة التابعة لجهات خارجية، والانتشار الواسع للعملات المشفرة اللامركزية، بات حجم المعاملات اليومية في هذا القطاع يُضاهي حجم معاملات البورصات المالية العالمية الكبرى والمؤسسات المصرفية التقليدية. مع ذلك، فقد تجاوز هذا النمو التكنولوجي والاقتصادي الهائل بكثير وتيرة تطوير وإنفاذ الأطر التنظيمية الدولية.

ونتيجةً لذلك، تحوّل قطاع المراهنة الإلكترونية إلى ثغرة هيكلية خطيرة ضمن البنية التحتية المالية العالمية، ومصدر رئيسي للتهديدات الأمنية الوطنية والدولية الخطيرة. ولم يعد هذا القطاع مجرد مجال لحماية المستهلك، أو الامتثال للوائح المحلية، أو مكافحة الاحتيال المعزول؛ بل تم استغلاله بشكل منهجي كأداة استراتيجية من قبل عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وعصابات المخدرات الدولية، والجهات الفاعلة المعادية التابعة للدول.

حيث توفر أحجام المعاملات الهائلة وعالية السرعة المتأصلة في الكازينوهات الإلكترونية، ومواقع المراهنات الرياضية الرقمية، وأسواق التنبؤات، طبقة مثالية من التعتيم الهيكلي للتمويل غير المشروع. تُمكّن هذه البنية بنشاط من غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وشراء سلائف المخدرات غير المشروعة، والتهرب المنهجي من العقوبات على نطاق اقتصادي كلي يقوض بشكل فعال أهداف السياسة الخارجية للدول ذات السيادة. علاوة على ذلك، أصبحت البيئات الغنية بالبيانات التي تحتفظ بها هذه المنصات - والتي تضم ملايين السجلات من المعلومات الشخصية، وبيانات التحقق البيومترية، وبيانات الاعتماد المالية المباشرة - مستودعات عالية القيمة ومستهدفة للغاية للتجسس الإلكتروني والابتزاز الذي ترعاه الدول. والتي بات تُستغل من قبل جماعات التهديد المستمر المتقدم(APT) ، ولا سيما تلك المتحالفة رسميًا مع كوريا الشمالية والصين، بشكل منهجي كلاً من المشغلين المرخصين وبوابات دفع العملات المشفرة. تستخدم هذه الجهات الحكومية هذا القطاع لتوليد إيرادات استراتيجية لتمويل برامج الأسلحة الخاضعة للعقوبات، ولجمع المعلومات الاستخباراتية لتتبع تهريب رؤوس الأموال أو ابتزاز أهداف ذات قيمة عالية.

1. التطور التاريخي لصناعة المراهنات

مرت صناعة المراهنات الإلكترونية بسلسلة من التحولات الهيكلية التي جمعت بين التطورات التكنولوجية المتتابعة والثغرات القانونية الدولية. تحول هذا القطاع من مجرد نشاط ترفيهي محدود ليصبح شبكة مالية موازية ومعقدة. بلغت القيمة السوقية لهذا القطاع عالمياً أكثر من ٦٠ مليار دولار أمريكي في السنوات الأخيرة، لتسجل أرقاماً قياسية مستمرة كما يتوقع المتابعون أن تتجاوز هذه القيمة حاجز ١٠٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٦. مر هذا التطور التاريخي والتقني عبر ثلاث مراحل رئيسية:

1. مرحلة التأسيس: البداية القانونية والتقنية (منتصف التسعينيات)

وضعت منطقة الكاريبي الأسس القانونية والمفاهيمية لصناعة الألعاب الإلكترونية العالمية. أصدرت حكومة "أنتيغوا وبربودا" قانون التجارة الحرة والمعالجة (Free Trade & Processing Act) في عام ١٩٩٤. سمح هذا التشريع لتلك الدولة الجزرية الصغيرة بمنح أول تراخيص تشغيل رسمية في العالم للشركات الراغبة في افتتاح كازينوهات عبر شبكة الإنترنت. أرسى هذا الإجراء مفهوم الكازينو الرقمي المدعوم من الدولة والذي يتجاوز الحدود الجغرافية.

ظهرت البنية التقنية اللازمة لتشغيل هذا القطاع بالتزامن مع هذه الخطوات القانونية فقد طورت شركات مثل "مايكروجيمنج" " Microgaming" أول برامج قمار آمنة في عام ١٩٩٤. صممت هذه الشركات ونشرت بنية تحتية متكاملة للكازينوهات الافتراضية. كما قدمت شركة "كريبتولوجيك" بعد ذلك بفترة وجيزة بروتوكولات اتصال مشفرة وموثوقة. سهلت هذه التقنية إجراء أولى المعاملات المالية عبر شبكة الإنترنت بأمان. أسست هذه التطورات مجتمعة البنية الأساسية لنظام مالي غير رسمي. بدأ كازينو "إنتر كازينو" التابع لشركة "كريبتولوجيك" "CryptoLogic" في قبول الرهانات بحلول عام ١٩٩٦، حيث سرّع هذا التشغيل الفعلي من نشأة الصناعة لتصبح بنيتها التحتية الأساسية جاهزة للعمل خلال سنوات قليلة.

ارتفع عدد الكازينوهات العاملة عبر الإنترنت نتيجة لذلك من ١٥ كازينو في عام ١٩٩٦ إلى أكثر من ٢٠٠ كازينو بحلول عام ١٩٩٧. بلغت إيرادات الألعاب التفاعلية العالمية حوالي ١.٦٩ مليار دولار أمريكي بحلول عام ١٩٩٨. أثبتت هذه الأرقام الجدوى المالية الهائلة للكازينوهات الرقمية، وفصلت هذه المرحلة التأسيسية بشكل دائم بين الموقع الجغرافي لنشاط المراهنة وبين السلطة التنظيمية التي تحكمه، وأسس هذا التطور لمبدأ تقديم الخدمات متجاوزاً حدود الدول حيث تستطيع أي شركة مسجلة في مناطق منخفضة الضرائب بناءً على ذلك تقديم خدمات مالية وترفيهية لمواطني دول أخرى دون الخضوع لقوانينهم المحلية.

2. مرحلة الانتشار السريع والوصول المفتوح (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)

دخلت الصناعة مرحلة توسع كبير مع بداية الألفية الجديدة نتيجة انتشار شبكات الإنترنت فائق السرعة (Broadband) وتطور أنظمة الاتصالات العالمية كما نضجت البنية التحتية للإنترنت خلال العقد التالي لتسهل وصول المستخدمين بشكل واسع. تأثر هذا التوسع بشدة بظهور الهواتف الذكية، وتمددت أنشطة المراهنة لتتجاوز أجهزة الحواسيب المكتبية من خلال انتشار الاتصال عبر الهواتف المحمولة وتطوير تطبيقات مخصصة. وضعت هذه التطبيقات كازينوهات رقمية في متناول كل مستخدم. أصبحت منصات المراهنة بناءً على ذلك متاحة بشكل مباشر وسهل للجميع.

وسجل القطاع نمواً مالياً كبيراً خلال هذه الفترة. نما سوق الألعاب التفاعلية العالمي، بحسب بيانات شركة (H2 Gambling Capital)، من ٧.٩ مليار دولار أمريكي تقريباً في عام ٢٠٠٣ ليبلغ حوالي ٢١ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٠٨. كما برزت المراهنات الرياضية الرقمية (Sports Betting) كنشاط اقتصادي ضخم تزامناً مع هذا النمو. تطورت المنصات لتشمل المراهنات المباشرة التي تتيح للمستخدمين المراهنة أثناء سير الأحداث. كما ضاعف هذا الوصول المباشر حجم المعاملات اليومية بشكل ملحوظ واتسعت قاعدة العملاء لتشمل شرائح مجتمعية جديدة بالكامل.

أنهى هذا الانتشار الحواجز الجغرافية التي أعاقت سابقاً عمل الكازينوهات التقليدية. تجاوزت هذه التطورات القواعد التنظيمية القديمة التي استمرت في التعامل مع المراهنة كمنشآت مادية مبنية على أرض الواقع، وارتفع حجم المعاملات المالية العالمية وسرعتها بفضل قدرة المستخدمين على ربط بوابات الدفع التابعة لجهات خارجية والحسابات المصرفية المحلية وبطاقات الائتمان بالمنصات الأجنبية عبر أجهزتهم المحمولة.

واجه هذا النمو المتسارع عقبة مؤقتة في الولايات المتحدة الأمريكية حينما أقرت الحكومة قانون إنفاذ حظر المراهنة غير القانونية عبر الإنترنت (UIGEA) في عام ٢٠٠٦ بهدف قطع التمويل عن المواقع الخارجية وترتب عليه تراجع أسعار أسهم أكثر من ٩٠٪ من شركات ألعاب الإنترنت المدرجة في أسواق المال بشدة في اليوم التالي لإقرار القانون، وفقدت بعض الشركات ما يصل إلى ٧٥٪ من إيراداتها نتيجة لذلك كما دفع هذا التشريع الشركات الرئيسية إلى العمل بشكل غير معلن بدلاً من إنهاء نشاط القطاع، وأسست هذه الكيانات مراكز قوية في مناطق تطبق قوانين متساهلة. حافظت الشركات بالتالي على انتشار سريع تجاوز قدرة وحدات الرقابة المالية المحلية ووكالات إنفاذ القانون التقليدية على مراقبة تدفقات الأموال اللامركزية أو تنظيمها بفاعلية.

3. مرحلة الإخفاء المالي والاستقلالية الرقمية (٢٠١٠)

تمثل هذه المرحلة خطورة وتعقيداً أكبر بسبب اندماج صناعة المراهنة الإلكترونية مع تكنولوجيا الخدمات المالية (FinTech) وتقنيات السجلات الموزعة (Blockchain). شهدت الصناعة تطوراً جذرياً بفضل دمج تقنيات التمويل اللامركزية حيث تميز المشهد بعد عام ٢٠١٠ بالانتشار الواسع للعملات المشفرة وتقنية البلوك تشين (Blockchain)، وأدى هذا الانتشار إلى نمو غير مسبوق في حجم رؤوس الأموال فقد ارتفعت القيمة السوقية العالمية للألعاب الإلكترونية من ٣٧.٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٥ لتتجاوز ٨١ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٣. سجلت هذه الصناعة معدل نمو سنوي مركب بلغ ٩.٦٪. مع توقعات بتجاوز إجمالي قيمة سوق المراهنة الإلكترونية العالمية حاجز ١٠١.٤ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٦.

تطور عوائد المراهنات الإلكترونية عالمياً

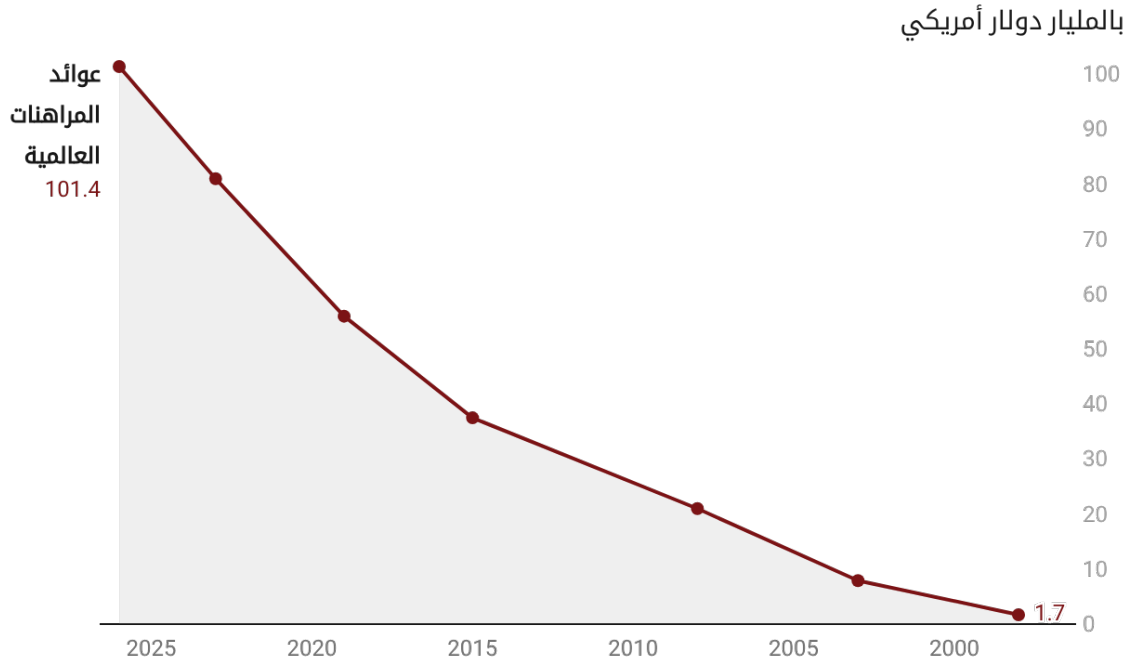

نرصد البيانات المعالم التاريخية لحركة السوق، مبرزةً نمواً مبكراً ومتوازناً تلاه صعودٌ هائل واستثنائي؛ وهو تصاعدٌ كان محركه الأساسي تقاطع القطاع مع تكنولوجيا الاتصالات المحمولة، وتنامي بيئة الكازينوهات المشفرة غير المنظمة قانونياً.

تركز التحدي خلال هذا العقد في إخفاء تفاصيل العمليات المالية، وهو ما يُعرف باسم "هندسة التعتيم" (Architecture of Obfuscation)، بدلاً من الاهتمام فقط بحجم المنصات أو انتشارها. تبنت الكازينوهات الإلكترونية العملات المشفرة (Cryptocurrencies) لتأسيس منصات كاملة تُعرف باسم كازينوهات العملات المشفرة (Crypto Casinos). استحوذت المراهنات باستخدام هذه العملات على نحو ٢٥٪ من إجمالي سوق المراهنة الرقمية في السنوات الأخيرة.

تدير هذه المنصات بناءً على ذلك عشرات المليارات من الدولارات. تثير فئة الكازينوهات المشفرة غير الخاضعة للتنظيم قلق جهات الرقابة المالية بشكل كبير. حققت المراهنة بالعملات المشفرة وحدها إيرادات إجمالية بلغت نحو ٨١.٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤. تمثل هذه القيمة زيادة قدرها خمسة أضعاف مقارنة بمستويات عام ٢٠٢٢. يجعل هذا الإيراد الضخم السوق السوداء أكبر حجماً من قطاع المراهنة الإلكترونية الخاضع للتنظيم في الولايات المتحدة الأمريكية بأكمله. وفّرت هذه التقنيات طبقة قوية لإخفاء الهوية (Anonymity). جعلت هذه الميزة تتبع هويات اللاعبين أو مصادر الأموال الحقيقية أمراً بالغ الصعوبة على السلطات المالية التقليدية. سرّع ظهور المحافظ الإلكترونية وبوابات الدفع المستقلة (Third-Party Payment Gateways) وتيرة نقل الأموال عبر الحدود. تتجاوز شبكات الدفع اللامركزية رقابة البنوك المركزية وأنظمة المقاصة العالمية، وسجل هذا التجاوز نجاحات نتيجة عدم الالتزام ببروتوكولات التحقق القياسية، أو ما يُعرف باسم "اعرف عميلك" (KYC)، وغيّر ظهور هذه البوابات ومزودي خدمات الأصول الافتراضية طبيعة التهديدات بشكل جذري. صعّب المشغلون غير الشرعيين تتبع الأموال على الجهات الرقابية الدولية بالاعتماد على سجلات مشفرة للغاية وأصول افتراضية تعزز الخصوصية. سمح هذا التمويه المالي لعصابات الجريمة العابرة للحدود والجهات المدعومة من بعض الدول بتنفيذ تحويلات مالية سريعة. تتم هذه التحويلات دون الحاجة إلى التعامل مع النظام المصرفي التقليدي الخاضع للتنظيم.

مكّن الاستخدام المنهجي لتكنولوجيا التخفي الرقمي المشغلين واللاعبين من تجاوز الحظر الجغرافي والجدران النارية الوطنية من خلال الاعتماد على الشبكات الافتراضية الخاصة (VPNs) والخوادم الوكيلة (Proxies). أفقد هذا التجاوز المستمر قوانين المنع المحلية في العديد من دول الشرق الأوسط وآسيا فاعليتها تقريباً.

2. أين تنتشر المراهنات الإلكترونية؟

يتطلب فهم الانتشار الجغرافي للمراهنات الإلكترونية (iGaming) النظر إلى هذا القطاع بوصفه خريطة تبرز التباين في القوانين (Regulatory Arbitrage) بدلاً من خريطة تقليدية للعرض والطلب، وتتمركز هذه الصناعة وتنتشر استناداً إلى الفجوات القانونية بين الدول، ويخلق هذا التباين مناطق جغرافية تعمل كمراكز للتشغيل أو ملاذات آمنة، بينما تمثل مناطق أخرى أسواقاً مستهدفة للاستنزاف المالي. برزت مراكز إقليمية متميزة تزامناً مع نضوج هذه الصناعة منذ أواخر التسعينيات وحتى العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. تتميز كل منطقة ببيئة تنظيمية فريدة ومستويات متفاوتة من الرقابة وقدرة الدول لتشكل خريطة الألعاب الإلكترونية العالمية بناءً على ذلك مزيجاً من الأسواق الرسمية الخاضعة لتنظيمات صارمة، والأسواق الرمادية ذات الإشراف الضعيف، والأسواق السوداء غير المشروعة تماماً.

أ. أوروبا: المراكز التنظيمية والملاذات الضريبية (Offshore Havens & The Regulated Hubs)

تمثل القارة الأوروبية السوق الأكبر والأكثر نضجاً من الناحية القانونية. تنقسم هذه السوق إلى أسواق منظمة داخلياً تفرض ضرائب صارمة وقوانين لحماية المستهلك، مثل المملكة المتحدة والسويد وإيطاليا، وملاذات تنظيمية (Offshore Havens) تشمل دولاً وجزراً مثل مالطا (Malta) وجبل طارق (Gibraltar) وجزيرة مان (Isle of Man)، كما تُعد هذه المناطق مقرات رئيسية لمعظم منصات المراهنات العالمية بفضل تقديمها بيئة ضريبية شبه منعدمة وتراخيص مرنة تسمح للمشغلين باستهداف لاعبين في قارات أخرى دون الخضوع لقوانين تلك الدول.

برزت المملكة المتحدة وجمهورية مالطا مبكراً كمركزين رئيسيين لعمليات الألعاب الإلكترونية الرسمية. سعت مالطا إلى ترسيخ مكانتها كمركز للخدمات الرقمية قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤، لتصبح مالطا بذلك أول دولة في الاتحاد تنظم المراهنة عبر الإنترنت بشكل شامل كما أنشأت هيئة مالطا للألعاب (MGA) ولجنة المراهنة في المملكة المتحدة أطراً تنظيمية قوية لحماية المستهلكين ومنع الجرائم المالية، وطبقت هذه السلطات مبكراً بروتوكولات مكافحة غسل الأموال (AML) وتحديد هوية العميل (KYC).

سمح الحجم الهائل للمعاملات وطبيعة العمل عن بُعد لشبكات غسل الأموال باختراق هذه الأسواق رغم تلك الإجراءات. تكيفت الجهات المخالفة للقانون بسرعة مع هذه القواعد. تستخدم الشبكات الإجرامية هويات مسروقة وهياكل شركات معقدة متعددة الاختصاصات ومديرين صوريين لإخفاء المالك الحقيقي لمنصات المقامرة.

وضعت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) كلاً من مالطا وجبل طارق تحت رقابة مشددة ضمن القائمة الرمادية نتيجة لهذه الثغرات. نجحت مالطا في الخروج من القائمة في يونيو ٢٠٢٢ بعد إثبات تعزيز إجراءات الامتثال. استمر إدراج جبل طارق في المقابل ضمن القائمة الرمادية. صرح مسؤولو مجموعة العمل المالي بوضوح بضرورة تحسين جبل طارق لرقابته بشكل جذري على الجهات المتحكمة في النظام المالي، ولا سيما مشغلي المراهنة والمحامين. أكد التقييم الثالث للمخاطر فوق الوطنية (SNRA) الصادر عن المفوضية الأوروبية في عام ٢٠٢٢ هذه المخاوف. أشار التقييم إلى زيادة المخاطر الناجمة عن المراهنة عبر الإنترنت بشكل كبير بسبب سهولة إخفاء الهوية والتحديات المستمرة في التحقق من المستخدمين الفعليين عن بُعد.

ب. منطقة الكاريبي: التعديلات القانونية ونهاية نظام الترخيص الرئيسي

صُنفت جزيرة كوراساو (Curaçao) الكاريبية لفترة طويلة كواحدة من أكثر المناطق تساهلاً في منح تراخيص ألعاب الإنترنت على مستوى العالم. اعتمدت الجزيرة لعقود على نظام الترخيص الرئيسي والترخيص الفرعي الذي تأسس بموجب المرسوم الوطني لألعاب الحظ لعام ١٩٩٣. منحت الدولة بموجب هذا النظام سلطة واسعة لأربع شركات خاصة فقط تمتلك تراخيص رئيسية للعمل دون رقابة حكومية فعلية، وأصدرت هذه الشركات بدورها آلاف التراخيص الفرعية لمشغلين حول العالم. أدى هذا النظام فعلياً إلى تخصيص مهام التنظيم والامتثال لصالح تلك الشركات. سمح هذا الوضع للمشغلين باكتساب مظهر شرعي مع إخفاء ملكيتهم الحقيقية وتدفقاتهم المالية وتجاوز قوانين مكافحة غسيل الأموال بعيداً عن سلطات إنفاذ القانون الدولية.

وسنت حكومة كوراساو تعديلات تشريعية شاملة عُرفت باسم إصلاحات قانون تنظيم ألعاب القمار (LOK) استجابة للضغوط الدولية المتزايدة من الهيئات المالية ولحماية سمعتها. دخلت هذه التعديلات حيز التنفيذ الكامل بين شهري ديسمبر ٢٠٢٤ ويناير ٢٠٢٥. فكك الإطار الجديد هيكل الترخيص الرئيسي بالكامل. ملزماً هيئة ألعاب كوراساو (CGA) بإصدار التراخيص بشكل مباشر. يفرض القانون أيضاً الإفصاح الإلزامي عن المالكين المستفيدين النهائيين (UBOs)، ويشترط الحصول على موافقة مسبقة صارمة قبل إجراء أي تغييرات في السيطرة على الشركات. يمثل هذا التعديل خطوة حاسمة في توحيد بروتوكولات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عالمياً. أدى هذا التشديد التنظيمي المفاجئ في المقابل إلى نزوح جغرافي واسع النطاق. انسحبت الجهات العاملة في التمويل غير المشروع من منطقة الكاريبي لعدم رغبتها أو قدرتها على تلبية هذه المتطلبات الصارمة. نقلت هذه الجهات بنيتها التحتية وخوادمها وشركاتها الوهمية إلى الأسواق السوداء شديدة التقلب في مناطق جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط.

جـ . أمريكا الشمالية: السوق المتسارعة (The Accelerating Market)

شهدت القواعد المنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية تحولاً جذرياً في شهر مايو من عام ٢٠١٨. ألغت المحكمة العليا الأمريكية في ذلك الوقت قانون حماية الرياضات الاحترافية والهواة (PASPA). أنهى هذا الحكم الحظر الفيدرالي شبه التام على المراهنات الرياضية الإلكترونية، واقتصر تقنين وتنظيم مواقع المراهنات والألعاب الإلكترونية بناءً على ذلك على مستوى كل ولاية بمفردها. أدى هذا التوسع السريع إلى تدفق رؤوس أموال مؤسسية ضخمة بمليارات الدولارات داخل السوق الأمريكية بمشاركة الأفراد. حوّل هذا التقنين المراهنات من نشاط غير معلن إلى جزء رئيسي من صناعة الرياضة والإعلام، وساهم هذا التحول في زيادة شرعنة القطاع على المستوى العالمي.

كما خلق الإطار التنظيمي المجزأ بين الولايات ثغرات خطيرة رغم وجود تنظيم داخلي مشدد مقارنة بالأسواق الخارجية. يتعين على الشركات العاملة بشكل قانوني في ولايات مثل نيوجيرسي وبنسلفانيا وميشيغان التعامل مع أنظمة امتثال مختلفة تماماً. ينتج عن هذا التباين قصور هيكلي تستغله الجهات المخالفة للقانون. اجتذبت التدفقات المالية الضخمة والمشروعة عصابات غسيل الأموال الدولية التي تسعى لدمج الأموال غير المشروعة، خاصة أموال تجارة المخدرات، في النظام المالي الأمريكي. لفت التطبيع السريع للمقامرة انتباه وكالات حماية المستهلك الفيدرالية كما بدأ مكتب الحماية المالية للمستهلك (CFPB) بمراقبة تداخل صناعة الألعاب مع المنتجات المالية غير التقليدية. يعكس هذا التدخل اعترافاً فيدرالياً متزايداً بأن منصات الألعاب الإلكترونية تعمل كبنوك غير منظمة تحتفظ بمليارات الدولارات من ودائع المستهلكين.

د. منطقة آسيا والمحيط الهادئ: بؤرة الأسواق السوداء (The Gray/Black Markets)

تمثل منطقة آسيا والمحيط الهادئ التناقض الأكبر في هذا القطاع، وتُعد هذه المنطقة السوق الأضخم عالمياً من حيث حجم الأموال المتداولة، رغم أن معظم دولها تحظر المراهنة تماما، وعلى رأسها الصين. تعمل الشركات انطلاقاً من دول تطبق أنظمة ضعيفة أو مرنة لاستهداف المواطنين في الدول التي تمنع هذه الأنشطة. شكلت الفلبين لسنوات عديدة المركز الرئيسي لهذه العمليات من خلال مشغلي ألعاب الأوفشور الفلبينية (POGOs)، بالإضافة إلى مناطق اقتصادية خاصة في كمبوديا وميانمار، وفرض هذا الانتشار غير المنظم أبعاداً أمنية خطيرة، حيث تسيطر عصابات الجريمة المنظمة، مثل (Triads)، على أجزاء واسعة من القطاع. وتستغل مجموعات القرصنة التابعة لدول مثل كوريا الشمالية النطاق ذاته لغسل الأموال المنهوبة أو جمع العملات الصعبة. تعتمد هذه المجموعات على الكازينوهات المشفرة للتهرب من العقوبات الدولية.

هـ . الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الأسواق السرية والاستنزاف الصامت (The Vulnerable Targets)

تُصنف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمنطقة حظر تام (Zero-Tolerance Zone) لأسباب قانونية ودينية تمنع ممارسة هذا النشاط قاطعاً. تشهد المنطقة رغم ذلك انتشاراً هائلاً للمراهنات الإلكترونية التي تزدهر بالكامل داخل الاقتصاد غير المشروع. تخترق الشركات هذه الأسواق عبر استخدام الشبكات الافتراضية الخاصة (VPNs) والاعتماد المتزايد على العملات المشفرة (Cryptocurrencies) ووكلاء الدفع المحليين (P2P).

يعتمد النظام البيئي الإقليمي للمراهنات كلياً على أنظمة تحويل القيمة غير الرسمية، ولا سيما شبكات الحوالة القديمة، والمعاملات المشفرة شديدة التعتيم. يحدث هذا التوجه بسبب عدم قدرة المستخدمين على ربط حساباتهم المصرفية المحلية أو بطاقات الائتمان بالمنصات الأجنبية دون التعرض لعواقب قانونية صارمة. يسلّم المراهن النقود إلى وسيط حوالة محلي في هذا النموذج.

يتواصل هذا الوسيط عبر تطبيقات مراسلة مشفرة مع طرف آخر في منطقة ذات قوانين متساهلة، مثل قبرص أو دول جنوب شرق آسيا. يضيف الطرف المقابل المبلغ إلى حساب المستخدم في الكازينو الرقمي. تُسوى الأموال النقدية لاحقاً بين الوسطاء من خلال عمليات غسل الأموال عبر التجارة، أو تهريب الذهب، أو النقل الفعلي لكميات كبيرة من النقد.

يشكل هذا الاعتماد على نظام تحويل الأموال غير الرسمي ثغرة أمنية خطيرة. تتداخل شبكات الحوالة المستخدمة لتسوية معاملات الألعاب في المنطقة بشكل متكرر مع مراكز تمويل الجماعات المسلحة الإقليمية وحركات التمرد والمنظمات الإرهابية. يمثل هذا التداخل تهديداً مباشراً وعالي الأولوية لجهود مكافحة تمويل الإرهاب على البنى الأمنية العالمية. تُعد المنطقة بناءً على ذلك سوقاً مستنزفة (Drained Market) تفتقر إلى أي حماية قانونية للمستخدمين. تخرج العملات الصعبة يومياً وبشكل سري من الاقتصادات المحلية (Capital Flight) لتستقر في حسابات الشركات الخارجية. يولد هذا الخروج المالي نزيفاً اقتصادياً خفياً يضغط بشدة على العملات المحلية للعديد من دول المنطقة.

و. أمريكا اللاتينية وإفريقيا: الجبهات التوسعية الجديدة (The Emerging Frontiers)

تتجه أنظار الصناعة بقوة نحو أمريكا اللاتينية وإفريقيا تزامناً مع تشبع الأسواق الأوروبية. بدأت دول مثل البرازيل مؤخراً في تقنين وتنظيم هذا السوق كخطوة بارزة في هذا التوسع. يعتمد الانتشار السريع في هذه الجبهات الجديدة على التغلغل الهائل لخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول (Mobile Money) والانتشار الواسع للهواتف الذكية بين الشباب. تفتقر العديد من هذه الدول في المقابل إلى البنية التحتية اللازمة للأمن السيبراني والرقابة المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT). تعجز هذه الدول عن مواجهة الحجم الهائل والسرعة الفائقة للمعاملات الرقمية. يجعل هذا النقص هذه الأسواق الناشئة أهدافاً سهلة لعمليات غسل الأموال تحت غطاء المراهنات الإلكترونية.

3. تباين الأطر القانونية: من التنظيم الصارم إلى الحظر الكامل

تتباين الأطر القانونية المنظمة للمراهنات الإلكترونية بين تطبيق التنظيم الصارم وفرض الحظر الكامل. تقنن بعض الدول الغربية والآسيوية هذا النشاط ضمن نظام دقيق للترخيص والرقابة. تشترط هذه القوانين التحقق من الهوية وتحديد العمر وتطبيق ضوابط اللعب المسؤول كما تلزم التشريعات أيضاً تقديم الخدمة عبر مزود مرخص يخضع للضرائب وللرقابة المالية. في حين تتجه دول كثيرة في الشرق الأوسط في المقابل إلى فرض حظر شبه كامل على المراهنات الإلكترونية استناداً إلى اعتبارات دينية وثقافية. تجرم قوانين هذه الدول ممارسة القمار أو المراهنات بشكل عام دون تقديم إطار قانوني لتنظيم النسخة الرقمية. تعتمد دول أخرى تنظيماً محدوداً يقع بين هذين التوجهين. تمنح السلطات في هذه الدول تراخيص لمنصة واحدة أو نطاق محدد مع استمرار الحظر العام. يتحول النشاط بناءً على ذلك من المنع المطلق إلى استثناء منظم يخضع لشروط تطبيق صارمة.

المنطقة الرمادية: انتشار بلا اعتراف قانوني

تخلو قوانين دول عديدة من نصوص صريحة تنظم المراهنات الإلكترونية أو ترخصها. تستمر هذه الدول في الوقت نفسه بتجريم القمار بشكله التقليدي. تخلق هذه الفجوة منطقة رمادية تدفع المستخدمين للجوء إلى منصات أجنبية تعمل من خارج البلاد دون امتلاك تراخيص محلية. تنتج هذه المنطقة الرمادية عن التفاوت الكبير بين التطور السريع للمنصات الرقمية وبطء تحديث التشريعات. يستمر هذا النشاط بشكل واسع على أرض الواقع رغم غياب الاعتراف القانوني وانعدام آليات حماية اللاعبين وتحصيل الضرائب. تتحرك بعض الدول العربية في الوقت الحالي لسد هذه الفجوة التشريعية. تطرح هذه الدول مشاريع قوانين خاصة بالمراهنات الإلكترونية، كما تعمد دول أخرى إلى توسيع تعريف القمار الإلكتروني داخل قوانين الجرائم الإلكترونية الحالية ليشمل جميع المنصات الرقمية.

تطبيق الحظر الكامل وتشديد التجريم

تصنف أنظمة الحظر الكامل أفعال إنشاء مواقع المراهنات الإلكترونية أو إدارتها أو الترويج لها كجريمة يعاقب عليها القانون. يشمل التجريم أيضاً معاقبة الأطراف التي تسهل عمليات الدفع المالي لهذه المنصات بالحبس والغرامة. تدرج السلطات هذه الجرائم غالباً ضمن نصوص قوانين العقوبات العامة أو قوانين الجرائم الإلكترونية. تتجاوز بعض التشريعات معاقبة المنصات الرئيسية لتستهدف الوسطاء المحليين وشبكات الدفع التي تنفذ التحويلات المالية. تتعامل السلطات مع هذه التسهيلات المالية كحوالات غير مرخصة أو تعتبرها انتهاكاً مباشراً لقيم المجتمع وآدابه. يتجه المشرعون حالياً في دول عدة نحو تشديد العقوبات. تصنف هذه الدول المراهنات الإلكترونية كأحد أشكال الإدمان التي تهدد أمن المجتمع بشكل خطير. يبرر هذا التصنيف فرض عقوبات جنائية شديدة الصرامة ضمن التعديلات الجديدة لقوانين الجرائم الإلكترونية.

معضلة المنصات الخارجية (Offshore) وصعوبة إنفاذ القانون

تسجل معظم المنصات الكبرى للمراهنات الإلكترونية أعمالها في ملاذات ضريبية أو في مناطق تتبنى نماذج مرنة لمنح التراخيص (Offshore). يمنح هذا الإجراء المنصات غطاءً قانونياً داخل دول التأسيس، وتظل هذه الشركات رغم ذلك خارج نطاق الملاحقة المباشرة من قبل الدول التي يقيم فيها المستخدمون. تنحصر الأدوات المتاحة للدول المتضررة في حجب المواقع الإلكترونية وملاحقة الوكلاء المحليين وتقييد المعاملات المالية المرتبطة بتلك المنصات. كما تفقد هذه الإجراءات فاعليتها المطلوبة بسبب استعانة الأفراد بالشبكات الافتراضية الخاصة (VPN) واعتمادهم على وسائل دفع رقمية بديلة. يرسخ هذا التباين بين قوانين دولة الترخيص وقوانين دولة الاستخدام حالة من الازدواجية القانونية. يصبح النشاط قانونياً بالنسبة للدولة التي تستضيف المنصة، ويظل النشاط ذاته محظوراً أو غير معترف به في دولة المستخدم. يخلق هذا التناقض فراغاً تنظيمياً كبيراً. يستغل مشغلو القطاع هذا الفراغ لتحقيق الأرباح على حساب حماية المستهلكين وسيادة الدول التنظيمية.

4. الملامح الرقمية لقطاع المراهنات الإلكترونية

تجاوز حجم سوق المراهنات الإلكترونية عالمياً ٨٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٥. مع توقعات أن يصل هذا القطاع بين ١١٦ و١٢٠ مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠٢٦. ويرتكز هذا النمو السريع على انتشار المراهنات الرياضية الرقمية والمنتجات سريعة التكرار مثل المراهنات اللحظية وصناديق الغنائم.

بلغ إجمالي إيرادات المراهنات الرياضية المنظمة نحو ٩٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤. تحققت نسبة تقارب ٦٥٪ من هذه الإيرادات عبر القنوات الرقمية ما يجعل هذا التحول قطاع المراهنات الرياضية الرقمية المحرك المالي الأساسي لقطاع المراهنات الإلكترونية الأوسع (iGaming).

تضخ صناعة الألعاب والمراهنات المرخصة مئات الملايين من الدولارات سنوياً لتمويل برامج اللعب المسؤول وحملات الحد من الإدمان وتهدف هذه الخطوة الاستباقية إلى مواجهة الضغوط القانونية المتصاعدة كما يعكس هذا الإنفاق المالي الضخم حجم المخاطر المتعلقة بالسمعة والقواعد المنظمة التي تصاحب نمو هذا القطاع، ويعيد هذا النظام توزيع مئات المليارات من الدولارات أبرزها:

المراهنات الرياضية الرقمية

انتقلت نسبة تتراوح بين ٦٠٪ و٧٠٪ من المراهنات الرياضية إلى القنوات الإلكترونية. أصبحت المنتجات سريعة التكرار، مثل المراهنات اللحظية (In-Play/Micro Betting)، مسؤولة عن تحقيق جزء متزايد من الإيرادات. تسجل المراهنات المباشرة أكثر من نصف حجم الرهانات الإجمالية على المباراة الواحدة في بعض الأسواق الأوروبية، وتتركز معظم قضايا التلاعب بنتائج المباريات خلال السنوات الأخيرة في مسابقات الدرجات الدنيا بدلاً من البطولات الكبرى. تنخفض رواتب اللاعبين في هذه الدرجات الرياضية. لتصبح إمكانية التأثير على تفاصيل دقيقة في المباراة، مثل عدد البطاقات أو الأخطاء، أمراً سهلاً وتنخفض تكلفته المالية.

تقدرالخسائر الناتجة عن التلاعب في نتائج المباريات عالمياً بمليارات الدولارات سنوياً لتنشط هذه العمليات بشكل رئيسي في أسواق آسيوية وأوروبية. تستخدم مجموعات الجريمة المنظمة شبكات من الوكلاء (Junkets) وواجهات لشركات وهمية لترتيب هذه الأعمال، وتوزع هذه الشبكات الرهانات وتغسل الأرباح عبر معاملات مالية صغيرة ومتفرقة.

كما تقلل طبيعة المراهنات اللحظية من الحاجة إلى التلاعب بنتيجة مباراة كاملة، وتخلق هذه الآلية مئات الفرص للرهان داخل المباراة الواحدة. يكفي إفساد أداء لاعب واحد أو حكم واحد في دوري ضعيف لتوليد عائدات مالية ضخمة كما تعتمد هذه العملية على إجراء سلسلة من الرهانات الدقيقة المنتشرة عبر منصات خارجية (Offshore).

لتتحول كل مباراة بناءً على ذلك إلى مجموعة مكثفة من الفرص المتاحة للرهان. تمثل كل حركة فعلية داخل الملعب، مثل الركلة الركنية أو الخطأ أو البطاقة أو التسديدة، نقطة محتملة لاستثمار أموال غير مشروعة تنخفض نسبة المخاطرة فيها وترتفع عوائدها.

الرياضات الإلكترونية وألعاب الفيديو

توضح الأرقام الميدانية استخدام حوالي ٣١٪ من الفئة العمرية التي تتراوح بين ١١ و١٦ عاماً في المملكة المتحدة لصناديق الغنائم (Loot Boxes) في الألعاب خلال عام واحد. شارك ١٣٪ من أفراد هذه الفئة في ألعاب تحاكي المراهنات عبر الإنترنت حيث يمارس القصر هذا النشاط رغم المنع القانوني لاستخدامهم الأموال الحقيقية في المراهنات.

يربط المتابعون بين الإنفاق المالي على صناديق الغنائم وارتفاع معدلات سلوكيات المراهنة. تثبت متابعة أكثر من ٧٤٠٠ لاعب وجود علاقة مباشرة بين حجم الإنفاق على هذه الصناديق وشدة مشكلات المراهنة. يغيب هذا الارتباط تماماً عند فحص عمليات الشراء الرقمية الأخرى التي تخلو من عنصر المفاجأة والاحتمالات.

كما يشير رصد الأرقام المجمعة إلى ارتفاع نسبة المراهقين الذين يعانون من مؤشرات تدل على مشاكل تتعلق بالمراهنة في المملكة المتحدة لتصل إلى ١.٧٪ خلال عامين فقط كما تتجاوز تقديرات عدد القصر المتضررين حاجز ٥٠ ألف حالة، ويأتي هذا الارتفاع السريع رغم تراجع الاتجاه العام لمشاكل المراهنة بين البالغين خلال العشرين عاماً الماضية.

وتلاحظ الجهات الرقابية استنساخ تصميم صناديق الغنائم لآليات عمل ماكينات القمار (Slot Machines). يعتمد هذا التصميم على التكرار السريع، وتقديم المكافآت المتقطعة، واستخدام المؤثرات البصرية والصوتية، مع إبقاء النتيجة غامضة. تباع هذه الصناديق رغم ذلك في بيئة لا تصنفها قانونياً كمنتجات مراهنة في معظم الدول حتى الوقت الحالي.

ترصد المتابعات الميدانية خسارة بعض المراهقين لممتلكات وأصول رقمية (Skin Betting) تبلغ قيمتها الفعلية آلاف الدولارات. تقع هذه الخسائر عبر مراهنات تجرى على مواقع خارجية. تستخدم هذه المواقع الأصول الرقمية كعملة مراهنة يصعب تتبع مصدرها.

وتجعل هذه الأسواق الموازية القاصر جزءاً فعلياً من منظومة مراهنة مكتملة. تتضمن هذه المنظومة دفع الرهان، وتوقع احتمالات الفوز، وتحقيق مكسب قابل للتحويل إلى أموال نقدية. يمر القاصر بهذه التجربة دون الخضوع لأي بوابات للتحقق من العمر أو تطبيق آليات "اعرف عميلك" (KYC) التقليدية.

المراهنة على الأحداث العامة والمخاطر

تستضيف منصات مثل (Polymarket) مئات الأسواق المفتوحة وفي الوقت نفسه وفرت هذه المنصة في إحدى الفترات أكثر من ١٠٠ سوق يختص بالقرارات التنظيمية، وما يزيد عن ١٥٠ سوقاً يتعلق بالقضايا الأمنية. تعكس هذه الأرقام حجم المراهنات المباشرة على قرارات حساسة.

بلغ إجمالي عدد الصفقات المتراكمة على هذه المنصة بالتحديد نحو ٥٨٨ مليون صفقة. يقدر حجم التداول الإجمالي لهذه الصفقات بحوالي ٦٧ مليار دولار أمريكي عبر مختلف الأسواق. يجعل هذا الحجم المالي منصات التنبؤ مساحة فعلية لتحويل التوقعات العامة والاقتصادية إلى أسعار مالية قابلة للتداول.

يظل حجم السيولة المتاحة في أسواق التنبؤات أقل من أسواق المال التقليدية. يكفي هذا الحجم المالي مع ذلك لخلق إشارات تضلل الرأي العام. يرتفع سعر احتمال فوز مرشح معين في منصة تحظى بمتابعة إعلامية لتوجيه الانتباه نحوه. يقرأ المتابعون هذا الارتفاع كتوجه مبني على معلومات مؤكدة وإجماع عام. تضخ جهة واحدة أو مجموعة ذات مصالح مشتركة جزءاً كبيراً من هذه الأموال في الواقع لإحداث هذا التأثير.

كما تقدم هذه الأسواق قيمة مزدوجة للجهات المسؤولة حيث تستخدم هذه الجهات الأسواق كمؤشر لقياس تفاعل المستثمرين مع حدث معين مثل الانتخابات أو العقوبات. تتحول هذه الأسواق في الوقت نفسه إلى وسيلة لقياس تأثير حملات التضليل الموجهة. يتحقق هذا القياس عند ضخ أموال بهدف توجيه التوقعات نحو مسار محدد.

تتجاوز أسواق التنبؤات بناءً على ذلك مجرد عكس المخاطر الدولية. تساهم هذه الأسواق بشكل مباشر في إعادة تشكيل تلك المخاطر. يحدث هذا التأثير عندما تصبح أسعار المراهنات ذاتها مادة للتغطية الإعلامية والتوجيه العام.

تقسيم المعاملات وإخفاء مساراتها

تتم نسبة كبيرة من المعاملات المالية حالياً عبر محافظ إلكترونية وبوابات دفع رقمية وشبكات تحويل مباشر بين الأفراد. يتوزع حجم هذه المعاملات على ملايين الدفعات الصغيرة ذات القيمة المنخفضة (Micro-transactions). يعقد هذا التقسيم مهمة أنظمة مكافحة غسل الأموال التي تعتمد في عملها الأساسي على رصد العمليات غير العادية أو ذات المبالغ الكبيرة.

تعتمد المنصات غالباً في أسواق التنبؤ والمراهنات المشفرة على العملات المستقرة (Stablecoins) أو الأصول المشفرة. يسمح هذا الاعتماد بنقل الأموال عبر دول عدة في الوقت نفسه. يقلص هذا الإجراء من القدرة على تتبع العمليات عبر النظام المصرفي التقليدي إلى الحد الأدنى.

يمثل خلط الأموال ممارسة تقنية فعلية لتعقيد التتبع المالي. تمر المعاملة الواحدة في منصات المراهنات (iGaming) عبر سلسلة من الوسطاء. تشمل هذه السلسلة بوابة الدفع، ومزود المحفظة، وجهة معالجة تابعة لطرف ثالث، وربما منصة تداول عملات مشفرة. تستقر الأموال بعد ذلك في رصيد المنصة الأساسية. يسجل كل نظام هذه الخطوات بتصنيفات برمجية (Coding) مختلفة لا تظهر دائماً ارتباط العملية الأساسي بنشاط المراهنة.

وتتحول ملايين العمليات الشرعية صغيرة القيمة في هذه البيئة الرقمية إلى غطاء يخفي تدفقات مالية ضخمة مرتبطة بغسل الأموال. يصبح التمييز بين المراهنة كنشاط للعب والمراهنة كأداة لإخفاء الأموال تحدياً بالغ الصعوبة. يتجاوز هذا التحدي قدرات أنظمة المراقبة التقليدية المطبقة داخل مؤسسات التكنولوجيا المالية.

5. التداعيات الاقتصادية على الأفراد واختلال النظام المالي العالمي

التأثير الاقتصادي على الفرد والأسرة: تراكم الديون وتزايد حالات الإفلاس

تصنف التقارير المتخصصة نسبة تتراوح بين ٠.٤٪ و١.٦٪ من السكان في الدول المتقدمة كمصابين باضطراب المراهنة المرضي. تترك هذه النسبة الصغيرة أثراً مالياً يتجاوز حجمها الفعلي بكثير. يرتبط هذا الاضطراب بمعدلات إفلاس مرتفعة جداً، حيث أظهرت متابعة شملت ٥١٧ مقامراً يعانون من هذا الاضطراب اضطرار شريحة كبيرة منهم لإعلان الإفلاس المالي بشكل مباشر بسبب الديون المتراكمة من المقامرة.

وتوضح بيانات مستمدة من خطوط المساعدة المتخصصة مواجهة ٦٧٪ من المتصلين لصعوبات بالغة في سداد فواتيرهم الأساسية مثل الإيجار والكهرباء والماء. استخدم ٦٥٪ من هؤلاء الأشخاص مدخراتهم الشخصية أو أموال تقاعدهم أو حقوق ملكية منازلهم في أنشطة المقامرة. اضطر ٥٠٪ منهم لبيع أصول يمتلكونها أو رهنها لمواصلة ممارسة هذا النشاط. بلغ متوسط الخسائر الفردية حوالي ٨٣ ألف دولار أمريكي. تجاوز متوسط ديون الفرد الواحد ١٠ آلاف دولار أمريكي.

أبلغ ١٧٪ من المتصلين بخطوط المساعدة عن تقديمهم لطلبات إفلاس لمرة واحدة على الأقل بسبب ممارسة المقامرة. أعلن ١١٪ منهم الإفلاس لأكثر من مرة للسبب ذاته. يحول هذا التكرار اضطراب المراهنة من مجرد سلوك محفوف بالمخاطر المادية إلى مسار مستمر يؤدي إلى الإفلاس الشخصي المباشر.

تتراوح نسبة ممارسة المراهنة الضارة بين عموم السكان من ١٪ إلى ٧٪. ترتفع هذه النسبة بين الأشخاص الذين يعانون من التشرد لتصل إلى ١١٪ في الوقت الحالي. يتراوح مدى انتشار مشكلات المراهنة التراكمية بين الأشخاص الذين مروا بتجربة التشرد في السابق بين ٣٠٪ و٥٨٪. يثبت هذا التباين تداخلاً واضحاً بين فقدان المسكن وتفاقم مشكلة المقامرة، وتعمل المراهنة الإلكترونية بناءً على ذلك كآلية تنقل المخاطر المالية من النظام المالي الرسمي إلى فئات اجتماعية ضعيفة. تتحمل هذه الأقلية العددية معدلات مرتفعة من الإفلاس والتشرد والتدهور الاقتصادي المستمر للأسرة.

استنزاف الثروات المحلية وخروج العملات الأجنبية (Capital Flight)

تقدير بعض التقارير حول الكازينوهات والمصارف الموازية في شرق وجنوب شرق آسيا تحول شبكات الكازينوهات المادية والرقمية إلى أعمدة رئيسية لعمل البنوك الموازية، ويحدث هذا التحول بالتعاون المباشر مع منصات العملات المشفرة. تسمح هذه الشبكات بتحويل مليارات الدولارات من الأموال غير المشروعة. تدمج الجهات المنظمة هذه الأموال داخل النظام المالي الرسمي عبر إجراء معاملات مقامرة شكلية.

وتشيربيانات رسمية إلى مساهمة صناعة الكازينوهات غير القانونية والشبكات المرتبطة بها في خروج رؤوس أموال تقدر بحوالي ١٥٧ مليار دولار أمريكي. يشارك ما لا يقل عن ٥ ملايين شخص في أنشطة المصارف الموازية المرتبطة بهذه الشبكات.

ترتبط هذه الأرقام بإقليم جغرافي واحد فقط. يؤكد هذا التحديد أن الحجم العالمي لاستنزاف العملات عبر المراهنة الإلكترونية أكبر بكثير من هذه التقديرات. يفقد تفسير أزمة نقص العملات الأجنبية في الاقتصادات النامية دقته إذا اقتصر على أنشطة التجارة غير الرسمية أو عمليات التهريب التقليدي. يتطلب التفسير الصحيح إدراج تسرب هذه الأموال عبر منصات المراهنة الإلكترونية الخارجية (Offshore iGaming).

نمو الاقتصاد غير الرسمي وتشويه المؤشرات الاقتصادية

توضح التقديرات الدولية أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل نسبة تتراوح بين ١١٪ و٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. تتراوح قيمة هذا النشاط غير المسجل من ١١ إلى ١٧ تريليون دولار أمريكي. تعمل هذه الأموال بالكامل خارج نطاق منظومة الضرائب والإحصاءات الرسمية.

يصل حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول ذات الدخل المنخفض إلى أكثر من ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. يمثل هذا النشاط المصدر الرئيسي لعدم دقة المؤشرات الاقتصادية العامة في بعض الاقتصادات الناشئة. يؤثر هذا الخلل بشكل مباشر على حسابات عجز الموازنة ومعدلات الادخار وحجم الاستهلاك الإجمالي.

تؤدي المراهنة الإلكترونية دوراً مزدوجاً في هذا الإطار. تساهم هذه المنصات في المقام الأول في توسيع حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال خلق تدفقات مالية ضخمة لا تسجل رسمياً في بلد إقامة المستخدم. يحول المستخدمون في الدول النامية رهاناتهم بالدولار الأمريكي أو اليورو أو العملات المشفرة إلى منصات تقع في مناطق تمنح إعفاءات ضريبية.

تضخ المنصات من جهة أخرى هذه التدفقات المالية داخل اقتصادات دول أخرى لتسجل كإيرادات لخدمات رقمية أو أرباح للشركات. تخلق هذه الآلية فجوة كبيرة بين خسائر مالية لا ترصدها السجلات في بلد معين، وفوائض أرباح تظهر بشكل قانوني في بلد آخر. يصعب هذا التباين مهمة الجهات الرسمية في تتبع مسار الأموال. يقدم هذا الوضع قراءات غير دقيقة حول حجم الإنتاجية الفعلية والدخل القومي.

التأثير على استقرار المؤسسات المصرفية

أسفر تشديد الأنظمة الرقابية خلال السنوات الأخيرة عن فرض غرامات مالية ضخمة ترتبط بقصور أنظمة مكافحة غسل الأموال، تجاوزت هذه الغرامات والتسويات حاجز ٣ مليارات دولار أمريكي في حالة (TD Bank) في عام ٢٠٢٤. نتجت هذه العقوبة عن إخفاقات أتاحت تمرير أموال ترتبط بعصابات تجارة المخدرات وأنشطة أخرى غير مشروعة.

واجهت شركات تعمل في قطاع الألعاب والترفيه بدورها غرامات بلغت عشرات الملايين من الدولارات حيث فرضت السلطات الرقابية هذه الغرامات بسبب التقصير المباشر في تطبيق إجراءات التحقق المطلوبة وعدم الإبلاغ عن المعاملات المالية المشبوهة. تكبدت إحدى مجموعات الترفيه الكبرى غرامة قدرها ٧٣ مليون دولار أسترالي نتيجة ارتكاب انتهاكات متكررة لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تترك هذه الغرامات نتيجتين أساسيتين. يظهر التأثير المباشر في تراجع (Eroding) حجم رأس مال البنوك وشركات الألعاب. يقلص هذا التراجع المالي من قدرة هذه المؤسسات على تقديم التسهيلات الائتمانية أو التوسع في الاستثمارات.

يتمثل التأثير غير المباشر في إلزام البنوك بمهام المراقبة الشاملة على الأنشطة المالية وتحمل تكاليف باهظة لمواجهة اقتصاد المقامرة. تضطر المؤسسات المصرفية بناءً على ذلك إلى ضخ استثمارات مالية كبيرة لبناء أنظمة مراقبة متطورة. تتتبع هذه الأنظمة المعاملات المرتبطة بألعاب المقامرة. يشمل هذا الإجراء مراقبة وتحليل بيانات المراهنة الإلكترونية (iGaming) العابرة للحدود.

6. المراهنة الإلكترونية كتهديد للأمن القومي والدولي

غسل الأموال وتمويل الإرهاب: الكازينوهات الافتراضية كأدوات سريعة لغسل الأموال

يصف تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول الكازينوهات والمصارف الموازية الكازينوهات الحقيقية والرقمية والوكلاء الإلكترونيين (e-junkets) ومنصات العملات المشفرة كأجزاء أساسية في بنية المصارف الموازية، حيث تعتمد شبكات الجريمة المنظمة على هذه البنية في مناطق شرق وجنوب شرق آسيا لدمج مليارات الدولارات من عائداتها داخل النظام المالي الرسمية

كما مكّن انتقال العمليات إلى منصات المراهنة الرقمية والعملات المشفرة الشبكات الإجرامية من تنفيذ عمليات مالية ضخمة عبر آلاف التحويلات الصغيرة. تستخدم هذه الشبكات عملات مستقرة (Stablecoins) مثل (USDT) عبر شبكات سلسلة الكتل (Blockchain) منخفضة الرسوم. يقلص هذا الاستخدام من إمكانية رصد الأموال عبر مؤشرات المراقبة التقليدية التي تعتمد على الحجم والقيمة.

تؤكد الإرشادات المتخصصة بقطاع مكافحة تمويل الإرهاب (CTF) خضوع قطاع الألعاب والمراهنة لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF). يصنف المتخصصون هذا النشاط ضمن القطاعات ذات المخاطر العالية في مجالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يرجع هذا التصنيف إلى قدرة منصات المراهنة على مزج الأموال المشروعة بغير المشروعة. تسهل هذه المنصات إعادة تحويل الأموال إلى النظام البنكي التقليدي بعد إخفاء مصدرها عبر ممارسة أنشطة لعب ظاهرية.

تعمل الكازينوهات الافتراضية بناءً على ذلك كأدوات سريعة لغسل الأموال، حيث تربط هذه المنصات بين عائدات تجارة المخدرات والاتجار بالبشر والاحتيال السيبراني من جهة، وشبكات تمويل العنف والجماعات المصنفة ككيانات إرهابية من جهة أخرى، كما يصعب على أنظمة الرقابة نتيجة لذلك التمييز بين المراهنات الترفيهية المعتادة وعمليات تمرير الأموال غير المشروعة.

التهرب من العقوبات الدولية: حالة كوريا الشمالية وشبكاتها الرقمية

تخضع كوريا الشمالية لأحد أكثر أنظمة العقوبات شمولاً في العالم، حيث تعتبر مجموعة العمل المالي (FATF) كوريا الشمالية مصدراً جوهرياً ومستمراً لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تدعو المجموعة جميع الدول إلى تطبيق إجراءات مضادة لحماية النظام المالي الدولي من التهديدات الصادرة عن كوريا الشمالية.

تشير تقارير أمريكية ودولية متعددة استخدام النظام الكوري الشمالي لشبكات معقدة من الشركات الوهمية والأنشطة الرقمية. تشمل هذه الأنشطة إنشاء منصات مقامرة غير قانونية وتوظيف مبرمجين للعمل عن بُعد في قطاع الألعاب. تهدف هذه العمليات إلى توليد العملات الأجنبية وتدويرها خارج القنوات المالية الرسمية، وتدعم هذه الأموال برامج التسلح والبرامج النووية لتلك الدولة.

كما تكشف بعض التقارير عن وجود شبكة غسل أموال يبلغ حجمها ٣ مليارات دولار أمريكي ترتبط بكوريا الشمالية. تجمع هذه الشبكة الأموال عبر السرقات السيبرانية والاحتيال التقني من خلال توظيف عمالة عن بُعد وممارسة أنشطة رقمية أخرى. تغسل الشبكة عائدات هذه العمليات عبر طبقات متعددة تشمل منصات العملات المشفرة وحسابات الشركات وأنشطة المراهنة والمراهنة الرقمية عبر دول مختلفة. وتوثق تقارير مجموعة العمل المالي (FATF) حول نماذج تمويل التسلح وتجاوز العقوبات استخدام جهات كورية شمالية لأشكال متنوعة من الوسطاء غير الماليين (DNFBPs)، وتشمل قائمة هؤلاء الوسطاء الكازينوهات ومنصات المقامرة. يمثل هذا الاستخدام جزءاً من عمليات مستمرة لتجاوز القيود المفروضة على التعامل مع النظام المصرفي التقليدي، وتجعل هذه المعطيات قطاع المراهنة الإلكترونية جزءاً أساسياً من اقتصاد واسع يقاوم العقوبات. يمتلك هذا القطاع، لا سيما المنصات الخارجية (Offshore) المعتمدة على العملات المشفرة، القدرة الفعلية على تدوير مليارات الدولارات بعيداً عن أجهزة الرقابة المعتادة.

اختراق البيانات والتجسس الإلكتروني

تجمع منصات المراهنة الإلكترونية بيانات عالية الحساسية حيث تتضمن هذه السجلات معلومات الهوية الشخصية والتفاصيل المالية وأنماط الإنفاق السلوكية، كما تسجل بعض المنصات بيانات الموقع الجغرافي وبصمات الأجهزة، وتصل أحياناً إلى جمع بيانات حيوية، مثل تقنية التعرف على الوجه، لربط الحسابات بالأفراد. يحول هذا التجميع الشامل المنصات إلى مخزون معلوماتي بالغ الأهمية في حال اختراقه أو السيطرة عليه.

ومن ناحية أخري يسهل استغلال هذه البيانات لابتزاز شخصيات مهمة مثل المسؤولين، ورجال الأعمال، والضباط، والمصرفيين. يتزايد هذا الخطر مع انتشار هجمات الابتزاز التي تعتمد على البيانات (Data-driven extortion) بحيث يقوم هذا الابتزاز على التهديد بكشف سجلات المراهنة أو إعلان الخسائر المالية أو إثبات الروابط المحتملة بأموال غير مشروعة، كما يتيح دمج بيانات المراهنة مع قواعد بيانات أخرى، مثل وسائل التواصل الاجتماعي والسجلات المصرفية المسربة، بناء خرائط دقيقة توضح العلاقات المالية والسلوكية. تستخدم الجهات المهاجمة هذه الخرائط لتتبع تحركات رؤوس الأموال. تستهدف هذه الجهات أفراداً محددين بهدف التأثير عليهم أو تجنيدهم أو التجسس عليهم.

يتزايد النقاش في مجال الأمن السيبراني حول إمكانية تحول بعض منصات الألعاب والمراهنة الرقمية إلى تطبيقات تجمع وظائف متعددة. تشمل هذه الوظائف تقديم خدمات القمار الرقمي وبوابات الدفع والشبكات الاجتماعية وخدمات المراسلة، ويحول هذا التعدد التقني المنصات إلى بيئات مثالية لتنفيذ أنشطة المراقبة الاستخباراتية، ويسمح هذا التداخل أيضاً بتشغيل عمليات غسل الأموال بشكل مخفي داخل الاستخدام اليومي الكثيف.

تمكين الجريمة المنظمة العابرة للحدود

يصف تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) منطقة جنوب شرق آسيا كبيئة تجريبية لاقتصاد إجرامي جديد. يقوم هذا الاقتصاد على دمج الكازينوهات ومصارف الظل ومنصات القمار الرقمي وبورصات تداول العملات المشفرة. شكلت هذه المنظومة مجتمعة أساساً هيكلياً تستخدمه عصابات الجريمة المنظمة لنقل كميات ضخمة من الأموال النقدية والرقمية وغسلها.

يشير التقرير إلى التأثير المباشر للضغوط التنظيمية والأمنية المفروضة على الكازينوهات التقليدية. دفعت هذه الضغوط شبكات إجرامية عديدة للانتقال نحو مناطق حدودية تقع تحت سيطرة جماعات مسلحة في دول مثل ميانمار. تؤسس هذه الشبكات مجمعات متكاملة للكازينوهات والمراهنة والاحتيال الرقمي للعمل خارج النطاق الفعلي لسيادة الدول. تستخدم هذه المجمعات العملات المشفرة ومنصات القمار الإلكترونية كقنوات مالية شبه مستقلة لتمرير أعمالها.

تستغني عصابات الجريمة المنظمة بفضل هذه البنية التحتية عن ضرورة نقل الأموال مادياً عبر الحدود. تنقل العصابات القيم المالية بدلاً من ذلك عبر شبكات المراهنة والعملات المشفرة. تعيد العصابات إدخال هذه الأموال إلى الاقتصاد في شكل أصول فاخرة أو عقارات أو ودائع مصرفية داخل دول أخرى.

تتلقى البنوك ومؤسسات الدفع في المراكز المالية الكبرى تدفقات مالية تبدو نظيفة من الناحية الظاهرية. تنتج هذه الأموال في الواقع عن سلسلة طويلة ومعقدة من المراهنات الإلكترونية والمعاملات المشفرة. يعقد هذا التمويه عمل أجهزة الاستخبارات والرقابة المالية. يزيد هذا الوضع باستمرار من مخاطر تسلل أموال الجريمة المنظمة إلى صلب النظام المالي العالمي.

وفي الختام، يؤكد مسار صناعة المراهنات الإلكترونية تداخل هذا القطاع بشكل مباشر مع قضايا الأمن الدولي وعمليات التجسس الرقمي والأزمات الاقتصادية. تحولت هذه المنصات إلى أداة رئيسية لتنفيذ عمليات التمويل غير المشروع عبر الحدود. تدمج عصابات الجريمة المنظمة أنشطتها مع تقنيات العملات المشفرة لغسل مليارات الدولارات بعيداً عن الرقابة المصرفية التقليدية. يضعف هذا الاستغلال المستمر فاعلية أنظمة العقوبات الدولية. يسهل هذا الوضع تمويل الأنشطة الممنوعة. يترك هذا النشاط المالي العابر للحدود أثراً سلبياً يزعزع الاستقرار الاقتصادي للدول. تهرب المنصات الخارجية مليارات الدولارات خارج الأسواق المحلية. يحرم هذا الخروج الدول من عائدات ضريبية أساسية. يرفع هذا النزيف المالي معدلات الإفلاس الفردي. يضخم هذا الواقع حجم النشاط المالي غير المسجل. يجلب هذا الاختلال تهديدات خطيرة للأمن الداخلي ويزيد من معدلات الجرائم.

تتجاوز مخاطرهذا القطاع الجوانب المالية لتصل إلى اختراق البيانات الحساسة. تستخدم بعض الدول ومجموعات القرصنة قواعد البيانات المسروقة لابتزاز الشخصيات المهمة وتتبع مسارات الأموال. يستغل المهاجمون نقاط الضعف التقنية لتجاوز الأنظمة الأساسية للشركات بهدف تنفيذ هجمات إلكترونية واسعة. يفرض مواجهة هذه التهديدات تدخلاً حاسماً يواكب التطور التكنولوجي المستمر. تفقد آليات الرقابة التقليدية فاعليتها أمام التقنيات الرقمية الحديثة. يستدعي هذا الواقع تطبيق أنظمة تحقق صارمة تعتمد على تقنيات متطورة. تراقب هذه الأنظمة المعاملات المالية بدقة وتؤكد هوية المستخدمين. يخرج تأمين قطاع المراهنات الرقمية عن كونه مسألة تشغيلية بحتة. يصبح هذا التأمين ضرورة ملحة لضمان استقرار الاقتصاد العالمي. يتطلب تحقيق هذا الهدف بناء تنسيق دائم بين جهات الرقابة المالية ووكالات الأمن التقني والشركات المشغلة. يضمن هذا التعاون سد الفجوات القانونية ومواجهة الشبكات المخالفة بشكل فعال.

المراجع

1. ABHS. "Why Starlink Will Never Replace Undersea Internet Cables." ABHS Technologies Blog, March 7, 2026. https://www.abhs.in/blog/why-starlink-cannot-replace-undersea-internet-cables-2026.

2. ACAMS. "Sports Betting: Improving Your Odds against AML Risk." ACAMS Today, September 17, 2018. https://www.acams.org/en/opinion/sports-betting-improving-your-odds-against-aml-risk.

3. Barthasarathy, Prem. "The Shadow Economy: How Informal Markets Drive Nations." LinkedIn, May 11, 2025. https://www.linkedin.com/pulse/shadow-economy-how-informal-markets-drive-nations-prem-barthasarathy-kuakc/.

4. Bristol Personal Finance Research Centre. "Exploring the Links between Gambling and Problem Debt." University of Bristol, 2014. https://www.bristol.ac.uk/media-library/sites/geography/pfrc/documents/Exploring-the-links-between-gambling-and-problem-debt.pdf.

5. Business Insider. "Elon Musk's Starlink Won't Make Giant Undersea Cables Extinct Anytime Soon." Business Insider, March 4, 2022. https://www.businessinsider.com/elon-musk-starlink-satellite-internet-undersea-cables-not-extinct-tonga-2022-2.

6. ComplyAdvantage. "North Korea Exploiting DNFBPs to Evade Sanctions: New Report." ComplyAdvantage Insights, January 13, 2022. https://complyadvantage.com/insights/north-korea-exploiting-dnfbps-to-evade-sanctions-new-report/.

7. Debt.org. "Problem Gamblers and Debt." Debt.org, October 30, 2025. https://www.debt.org/advice/gambling/.

8. European Parliament. "Loot Boxes in Online Games and Their Effect on Consumers, in Particular Young Consumers." European Parliamentary Research Service, July 2020. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2020/652727/IPOL_STU(2020)652727_EN.pdf.

9. Financial Crime Academy. "Playing by the Rules: Demystifying AML Policies in the Gaming Industry." Financial Crime Academy, March 19, 2026. https://financialcrimeacademy.org/gaming-industry-aml-policies/.

10. Financial Crime News. "FATF Report on Complex Proliferation Finance and Sanctions Evasion Schemes - Summary and Dashboard." Financial Crime News, June 25, 2025. http://thefinancialcrimenews.com/fatf-report-on-complex-proliferation-finance-sanctions-evasion-schemes-summary-and-dashboard-by.

11. FinCEN. "Advisory on the FATF-Identified Jurisdictions with Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism Deficiencies." Financial Crimes Enforcement Network, March 7, 2019. https://www.fincen.gov/system/files/advisory/2019-03-08/FAFT_Advisory_March_final_508.pdf.

12. FinCrime Central. "New North Korea's Global Laundering Network Exposed by U.S. Authorities." FinCrime Central, November 4, 2025. https://fincrimecentral.com/north-korea-cybercrime-laundering-sanctions/.

13. Florida Council on Compulsive Gambling. "Financial Stress and Problem Gambling: The Hole Grows Deeper and Deeper." GamblingHelp.org, September 14, 2020. https://gamblinghelp.org/financial-stress-and-problem-gambling-the-hole-grows-deeper-and-deeper/.

14. Future Market Insights. "Online Gambling Market: Global Market Analysis Report - 2035." Future Market Insights, August 17, 2025. https://www.futuremarketinsights.com/reports/online-gambling-market

15. Grant, Jon E., and Suck Won Kim. "Pathologic Gambling and Bankruptcy." Comprehensive Psychiatry. University of Minnesota, March-April 2010 (online pre-publication July 10, 2009). https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/20152290/.

16. Greo. "Gambling and Financial Insecurity." Greo Evidence Centre, 2021. https://www.greo.ca/en/greo-resource/gambling-and-financial-insecurity.aspx.

17. Gulf News. "UAE Internet Outage: Could Starlink Be a Backup?" Gulf News, September 7, 2025. https://gulfnews.com/technology/uae-internet-outage-could-starlink-be-a-backup-1.500261061.

18. K2 Integrity. "DPRK Continues Expansive Sanctions Evasion and Cyber Activity." K2 Integrity, September 8, 2022. https://www.k2integrity.com/en/knowledge/policy-alerts/dprk-continues-expansive-sanctions-evasion-and-cyber-activity/.

19. Kronow Rasmussen, Mads. "2024: A Pivotal Year for AML Compliance across Financial and Gambling Sectors." LinkedIn, January 1, 2025. https://www.linkedin.com/pulse/2024-pivotal-year-aml-compliance-across-financial-kronow-rasmussen-o8lrf/.

20. KYC AML Guide. "UNODC Reveals Casinos and Cryptocurrency-Driven Money Laundering in East and Southeast Asia." KYC AML Guide, 2024. https://kycaml.guide/news_article/unodc-reveals-casinos-and-cryptocurrency-driven-money-laundering-in-east-and-southeast-asia/.

21. Market Research Future. "Online Gambling Market Size, Share | Industry Report, 2035." Market Research Future, August 31, 2025. https://www.marketresearchfuture.com/reports/online-gambling-market-8641

22. NAPAFASA. "Problem Gambling and Family Discordance." NAPAFASA, revised November 3, 2022. https://napafasa.org/_site-admin/wp-content/uploads/2022/09/Problem-Gambling-and-Family-Discordance-Rev.11.0322.pdf.

23. Next.io. "Singapore Issues S$27.5m Penalty over Gambling-Linked AML Lapses." Next.io, July 6, 2025. https://next.io/news/regulation/singapore-issues-27m-penalty-gambling-aml-lapses/.

24. OCCRP - Organized Crime and Corruption Reporting Project. "Casinos and Crypto Major Drivers of Money Laundering in East and Southeast Asia." OCCRP, January 16, 2024. https://www.occrp.org/en/news/casinos-and-crypto-major-drivers-of-money-laundering-in-east-and-southeast-asia.

25. Pioneer Consulting. "Is Elon Musk Going to Make Undersea Cables Obsolete?" Pioneer Consulting Blog, January 1, 2022. https://www.pioneerconsulting.com/blog/is-elon-musk-going-make-undersea-cables-obsolete/.

26. Precedence Research. "Online Gambling Market Size to Hit USD 255.44 Billion by 2035." Precedence Research, January 15, 2026. https://www.precedenceresearch.com/online-gambling-market.

27. Research and Markets. "Online Gambling Market Size, Competitors & Forecast to 2034." Research and Markets, 2025. https://www.researchandmarkets.com/report/online-gambling.

28. Sanctions.io. "AML Guide for the Gaming & Gambling Industry." Sanctions.io, December 4, 2020. https://www.sanctions.io/blog/aml-guide-for-the-gaming-and-gambling-industry.

29. Sharman, Stephen, et al. "Gambling and Homelessness: A Systematic Review and Meta-Analysis." Addictive Behaviors, 2021. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0306460321003361.

30. Smartencyclopedia Staff. "Casinos and Cryptocurrency: A Growing Nexus for Money Laundering and Cybercrime in East and Southeast Asia." The Smartencyclopedia, February 18, 2024. https://smartencyclopedia.org/2024/02/19/casinos-and-cryptocurrency-a-growing-nexus-for-money-laundering-and-cybercrime-in-east-and-southeast-asia/.

31. Statista. "Gambling - Worldwide | Statista Market Forecast." Statista, 2025. https://www.statista.com/outlook/amo/gambling/worldwide.

32. Stimson Center. "GCC Welcomes Starlink but Limits Its Reach." Stimson Center, August 4, 2025. https://www.stimson.org/2025/gcc-welcomes-starlink-but-limits-its-reach/.

33. The Business Research Company. "Online Gambling Market Report 2026, Trends and Growth by 2035." The Business Research Company, January 11, 2026. https://www.thebusinessresearchcompany.com/report/online-gambling-global-market-report.

34. The Conversation. "Gambling: 'Loot Boxes' in Video Games Could Be Conditioning Children." The Conversation, December 4, 2018. https://theconversation.com/gambling-loot-boxes-in-video-games-could-be-conditioning-children-107667.

35. Tookitaki. "Tackling Fintech AML Compliance: What Startups and Scaleups Need to Know." Tookitaki Compliance Hub, May 19, 2026. https://www.tookitaki.com/compliance-hub/fintech-aml-compliance-challenges.

36. UK Gambling Commission. "Raising Standards for Consumers: Compliance and Enforcement Report 2020-21 - Anti-Money Laundering." Gambling Commission, December 8, 2021. https://www.gamblingcommission.gov.uk/report/raising-standards-for-consumers-compliance-and-enforcement-report-2020-to/anti-money-laundering.

37. United Nations Office on Drugs and Crime. "Casinos and Cryptocurrency: Major Drivers of Money Laundering in East and Southeast Asia." UNODC Regional Office for Southeast Asia and the Pacific, January 14, 2024. https://www.unodc.org/roseap/en/2024/casinos-casinos-cryptocurrency-underground-banking/story.html.

38. UNODC. "Casinos, Money Laundering, Underground Banking, and Transnational Organized Crime in East and Southeast Asia: A Hidden and Accelerating Threat." UNODC, 2024. (Summary) https://amlpforum.com/documents/unodc-publishes-report-on-ml-threats-from-casinos-underground-banking-and-transnational-orga

39. Voronoi. "Visualizing the World's Shadow Economies." Voronoi, May 12, 2025. https://www.voronoiapp.com/crime/Visualizing-the-Worlds-Shadow-Economies--5018.

40. World Economics. "Informal / Shadow Economy Size by Country." World Economics, December 31, 2024. https://www.worldeconomics.com/Informal-Economy/.

41. Zendle, David. "Adolescents and Loot Boxes: Links with Problem Gambling and Mental Health." Addiction, June 18, 2019. https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC6599795/.

مركز
الحبتور
للأبحاث